سوسيولوجيا الحراك العربي من منظور بنيوي وظيفي

Sociology of the Arab Movement from a structural functional approach

طالب الدكتوراه/ عمر سعداوي
جامعة باتنة 1، الجزائر
saadaouiomar@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2018/10/09 تاريخ القبول للنشر: 2019/01/15

❖❖❖❖❖❖❖

ملخّص:

خلفت الحركات الاحتجاجية التي عرفتها بعض الدول العربية بعد 2010 فوضى مفاهيمية تحتاج إلى ضبط، من خلال ذلك يسعى هذا المقال إلى تتبع حركة مفهوم "الحراك العربي" ومدى استناد المفهوم إلى مرجعيات فكرية منسجمة وصلبة، وهو الأمر الذي يتطلب مراجعة المجال المعرفي العربي بما يمكننا من استيعاب الواقع السوسيولوجي في مستواه الابستمولوجي، لنصل في نهاية المقال إلى مدى حاجتنا إلى نهج "اركولوجي" للحفر في طبقات الفكر العربي لنتوصل إلى رؤية داخلية من رحم الواقع العربي يمكنها أن تؤصل لظاهرة الحراك وتخلصنا من حالة "الاغتراب" بين المستويين الابستمولوجي والانطولوجي.

الكلمات المفتاحية: الحراك العربي؛ سوسيولوجيا؛ ليبيا؛ مدخل بنيوي؛ الأمن؛ مدخل وظيفي.

Abstract:

After the 2010 protests, the Arab countries have known a conceptual chaos which needs to be reconceptualized. In the light of this situation, this essay seeks to follow the evolution of the concept of "Arab movement" and to discuss the compatibility and durability of its intellectual backgrounds. This aim requires a review of Arab knowledge literature in order to understand the Arab sociological reality. Eventually, the study had concluded that we need an archaeological approach for excavating the Arab thought, to build a theoretical basis born out of Arab reality, thereby reducing the "Alienation" state between the epistemological and the ontological levels.

key words: *Arab movement; Sociology; structural approach; security; Functional approach; Libya.*

مقدّمة:

شكلت "الحركات الاحتجاجية" التي أدت إلى سقوط بعض الأنظمة العربية بعد تاريخ 2011 نقطة تحول مهمة في تاريخ المنطقة العربية ككل لعدة اعتبارات، من جهة أنها ظاهرة جديدة في عهد دولة الاستقلال لم يألفها الفرد العربي، فما عهده حركات مسلحة تحت تسميات مختلفة من انقلاب إلى تصحيح ثوري وغيره من التسميات، إلا أن ما حدث بحلول 2011 هو مختلف تماماً.

هذه الحالة ولدت فوضى مفهوماتية لا تقل أهمية عن ما خلفه الفعل في حد ذاته من فوضى أمنية واقتصادية واجتماعية، فنجد تارة يطلق عن هذا الفعل "ثورة"، وتارة "فوضى" وغيرها من المفاهيم، من خلال هذا المقال نحاول أن نتعرض بالنقد والتحليل لإشكالية مفادها: ماهي حدود التأثير لظاهرة الحراك العربي في مستوياته الابستمولوجية والانطولوجية؟ وكيف يمكن مراجعة المجال المعرفي بما يمكننا من استيعاب الواقع العربي في ظل هذا الوضع؟

وفي سبيل الموضوعية المعرفية التي تساعدنا على فهم واقعنا المعيش سيتم التطرق إلى الإشكالات الفلسفية المرتبطة بمفهوم الحراك العربي على مستويين: مستوى فلسفي تجريدي ومستوى معرفي انطولوجي وسيتم التطرق إلى الحالة الليبية كمثال من منظور المدخل البنائي الوظيفي وتأثير هذه الأزمة على الأمن الوطني الجزائري.

ولمعالجة هذه الإشكالية تمت الاستعانة بفرضية مفادها أن الأزمة الليبية ظلت تشكل معضلة للأمن الإقليمي وخاصة للجزائر.

من هنا سيتم اعتماد مفهوم "مركب الأمن الإقليمي" (Regional Security complexe) مدخلاً لفهم موضوع الدراسة، كون الواقع الدولي أصبح يتميز بشبكة علائقية ربطت بين "أمون" الدول نتيجة لتأثيرات جغرافية والتحول في طبيعة الفاعلين الدوليين، لذلك نجد "باري بوزان" (Barry Buzan) يرى بأن الأمن "ظاهرة علائقية"، أين لا يمكن فهم الأمن القومي للدولة بمعزل عن سياقاته الإقليمية، فلا توجد أمة مكتفية ذاتياً من الأمن، وهو ما تركز عليه الدراسة من خلال الحديث عن موضوع الأزمة الليبية وتداعياتها الإقليمية وخاصة على الأمن الوطني الجزائري.

أولاً

من أجل مقاربة فلسفية لإشكاليات الحراك العربي

يقول "لوسيان غولدمان" "إن الفلسفة تقدم بالفعل حقائق عن طبيعة الإنسان، وكل محاولة ترمي إلى إقصائها من مجال المعرفة لابد أن تنعكس سلبا على فهم الظواهر الإنسانية، وفي هذا المجال سيكون لزاماً على العلوم الإنسانية كي تكون علمية أن تصبح فلسفية بالضرورة"[(1)].

بعد قراءة متأنية للمسار الحيوي لتاريخ حركة المفاهيم الفلسفية يمكن القول أن مفهوم "الحراك العربي" من أبرز المفاهيم التي اشتهرت بممارسة رياضة "الخفاء والتجلي" في تاريخ الفلسفة، وذلك يرجع إلى أن ماهية "الفعل" ظلت بمنأى عن التمحيص الكافي، فالفعل لا يعرف إلا كنتاج لمفعول حيث تقيّم

الحقائق وفقاً للمنفعة التي يوفرها الفعل، لكن ماهية "الفعل" هي الانجاز، الذي يعني عرض الشئ ملء ماهيته وبلوغ أقصاها، والأرجح هو أنه لا يمكن أن يتم انجاز ما هو موجود أصلاً.

و من هنا كان لزاما علينا أن نطرح التساؤلات التالية: هل ما وقع في العالم العربي كان موجوداً من منطلق أنه "فعل"؟ هذا من حيث إنه كينونة مرتبطة بفكر، ومن منطلق هذه القاعدة الفلسفية نحاول تشريح فعل "الحراك العربي" مجرداً من انتمائه الهوياتي.

من منطلق أن التحليل العلمي لا يقبل الانتقائية في مقاربة المفاهيم نتساءل كيف يمكن اعطاء معنى جديد لمفهوم "الحراك العربي"؟ فالصدمة التي عاشها العالم العربي على وقع رجات الحداثة كانت تؤذن بتحول جذري في الحياة الفكرية والسياسية العربية، هذا التحول تجاوز حيز التنظير إلى مجال الممارسة إذ لا يستند إلى مرجعيات فكرية منسجمة وصلبة، بل ولا تنتمي حتى إلى إطارها التاريخي الأمر الذي أسقط التنظير وكذلك الممارسة في اغتراب مزدوج، تحكمت فيه إلى أبعد الحدود آلية قياس الغائب على الشاهد كما صاغها المفكر "محمد عابد الجابري" في مشروعه الفكري، ونحن بدورنا نحاول القياس في موضوع الحراك من منطلقه كفعل يستحق البحث والتعمق فيه.

ثمة شكوى فلسفية متواترة من عدم توفر أدوات التحليل المناسبة أو الراهنية المزعجة التي تمنع التفكير الفلسفي من الاشتغال بعيد المدى على حد تعبير الفيلسوف "فتحي المسكيني"، وهذا في الحقيقة ليس خاصية فلسفية في معنى "الربيع العربي" بل في كل أحداث هاتين العشريتين الأوليين في القرن الواحد والعشرين.

ومن منطلق فلسفي نجد أن واقعنا العربي بحاجة إلى مراجعة جذرية في كل المجالات، وخاصة في المجال المعرفي، حتى يتسنى لنا استيعاب وفهم واقعنا، وذلك من خلال أدوات تحليلية تكون كفيلة بتفسير واقعنا، فمن أكبر العوائق "المعرفية" هو أن الرصيد السوسيولوجي العربي لا يزال مرتبطاً في مستواه الابستمولوجي بالواقع الغربي وما ينتجه من أدوات ونظريات، في حين نجد البيئة العربية تختلف اختلافاً كلياً عن البيئة الغربية.

من خلال هذا تكون البيئة العربية عليلة التحليل وتتسم بعدم الموضوعية، والسبب هو أننا انطلقنا من تحليل بيئتين بنفس الأدوات التحليلية، والنتيجة هو نتائج خاطئة وغير موضوعية –بل حتى غير منطقية- وهو الأمر الذي تفطن له "مالك بن نبي" بقوله "علاج أي مشكلة يرتبط بعوامل زمنية نفسية، ناتجة عن فكرة معينة تؤرخ ميلادها عمليات التطور الاجتماعي في حدود الدورة التي ندرسها، فالفرق شاسع بين مشاكل ندرسها في اطار الدورة الزمنية الغربية، ومشاكل أخرى تولدت في نطاق الدورة الإسلامية"[(2)].

من هنا نحاول أن نقارب لمفهوم "الربيع العربي" فلسفياً، لنتوقف عند ذلك الفرق "المثير" بين "ربيع الشعوب" أو "ربيع الثورات" الأوروبي سنة 1848، وبين "ثورات الربيع العربي" سنة 2011، من شأنه أن يجعل هذه "الاستعارة" أو التسمية من "خارج" أو بشكل "ما بعد تاريخي" مهزلة فلسفية[(3)]، إن ما وقع في أوروبا سنة 1848 هو جزء لا يتجزأ من تاريخ مفهوم "الدولة-الأمة"، دولة الهوية الوطنية، حيث إن

مطالب "ربيع الشعوب" إنما كانت تدور في جوهرها حول هذه العناصر: مبدأ السيادة القومية، إرادة الوحدة الوطنية، الاستقلال الوطني، تقرير المصير، وإذا كانت لا تخلو من استحقاقات ليبرالية.

أما "ثورات الربيع العربي" فهي من جنس آخر، إنها بالأساس ثورات ما –بعد- الدولة الأمة، وهو الأمر الذي أرخ له المفكر "يروغن هابرماس" بقوله "أن سيادة "الدولة الأمة" قد تزعزعت بشكل واسع النطاق بسبب حصول العولمة"، يفهم من ذلك أن ما يطلق عليه "ثورات الربيع العربي" ليس نفس الحالة التي عاشتها أوروبا في القرن التاسع عشر، أين كانت الشعوب تثور باسم المشاعر القومية، وبالتالي نحن بحاجة إلى سياقات ابستمولوجية وانطولوجية مختلفة لاستيعاب الحالة العربية عوما.

وفي نفس السياق يرى العديد من الباحثين في علم الاجتماع أنه من الصعب إن لم يكن من المستحيل أن يوجد مجتمعين يتشابهان، لأن لكل مجتمع نمط ثقافي خاص به، وكل مجتمع قد مر بمراحل تطورية تعكس طبيعته وتعبر عن ذاتيته وما يحيط به من ظروف وما يكمن في خلفيته من تراث تاريخي[(4)]، فهذه المكونات تعبر من خلال بنياتها وخصائصها عن أوضاع المجتمع وخصائصه وبذلك فإن تغيراتها تنبئ عن تغيرات المجتمع واتجاهاته، وبالتالي فإن لكل مجتمع خصوصياته.

وقد أبدى عديد الفلاسفة الغربيين نوع من الذهول كونهم لم يفهموا ما حدث في العالم العربي، من أمثال آلان باديو (Alain Badiou)، وسلافوي جيجيك (Zizek Slavoi) وغيرهم من المعاصرين، فمثلا "باديو" يرى "أن من لا يرى بالفعل أن "الانتفاضات" في العالم العربي هي قريبة جداً شكلاً ومضموناً من الانتفاضات التي حصلت في العالم الأوروبي حوالي سنة 1848"، وفي موضع أخر يسمي "باديو" ما وقع بحالة "الهيجان الواسعة" ففي تقديره هي "اضطرابات" تنطوي على وعود[(5)].

تصور "باديو" كان ذا طابع مفهومي مرتبط أساساً بخلفيته حول مفهوم "الثورة" عند الفلاسفة القدامى، الأمر الذي دفع به للحديث عن مفاهيم مختلفة من زاوية واحدة، رغم أنه ينطلق من سؤال مهم هو هل نحن معاصرون لحدث سياسي ذي مدى كوني وقع في مكان مخصوص هو العالم العربي؟ فهو يؤصل تأصيلاً فلسفياً لحدث جديد غير مسبوق من "الانتفاضات" في زمن العولمة، أي بعد مرحلة "الدولة الأمة".

ولا يختلف "نعوم تشومسكي" كثيراً عن زملائه الغربيين –وإن كان أشدهم صراحة نقدية- إزاء مواقف الغرب من "ثورات الربيع العربي"، فهو ما فتئ ينبه إلى أن عواصم الغرب لا يهمها من تلك الثورات إلا أن "تستوعبها"، والعمل على "إعادة إرساء وضعية مطابقة تقريباً للوضعية السابقة"، فالغرب حسبه مرعوب من ظهور ديمقراطيات عربية لا تدين له بشيء في شرعية سلطتها واستقلالها الاقتصادي[(6)].

ما يمكن أن نحتفظ به من حديث "تشومسكي" أن ما وقع من "ثورات للربيع العربي" غير قابلة للمقارنة مع أي شيء آخر، من هنا يبدو أن "الحراك العربي" قد قلل من قيمة "المدخل الفكري الفلسفي" في التفسير وأعلى في المقابل من قيمة "المدخل الحقوقي والسياسي"، فعلى الرغم من أنهما لا يتناقضان فإن الفعل الثوري على الأرض وقدرته على اختزال مراحل طويلة من التدرج الإصلاحي البطيء قد غير التصورات التي كانت مستقرة في الوعي المجتمعي.

وبالرجوع للفعل الثوري ومنطلقاته فإذا كان هذا الفعل هو نتيجة انسداد شرايين الإصلاح، فإن الفعل الثوري بحكم أنه تغيير جذري فإنه لا يمكن أن يبني دولة ديمقراطية دون وجود الحد الأدنى من الفكر المدني، وهو الأمر الذي يفسر تلك الصعوبة التي حدثت وتحدث في دول العالم في الانتقال من مرحلة لأخرى نتيجة المنطلقات الفكرية والعقدية للعديد من التيارات.

وهنا نخص بالذكر الحالة العربية فرؤية بعض التيارات ذات التوجه السلفي لشكل الدولة يختلف عن التيارات اليسارية الأخرى، بل أن حتى داخل بعض التيارات في حد ذاتها هناك اختلافات عميقة، ففي حالات التيارات ذات التوجهات الإسلامية نجد اختلافات عميقة بين تيارات الإسلام السياسي وبين التيارات السلفية الأخرى بل قد يصل الأمر حد التكفير والاقتتال فيما بينها، فالأمر يتعلق بالمنطلقات الفكرية وتفسير بعض المفاهيم المتعلقة بالحكم.

يمكن القول أن ما شهده العالم العربي ولد فوضى مفهوماتية تحتاج إلى جهد فكري كبير و تحتاج إلى رؤية داخلية من رحم الواقع العربي يمكنها أن تأصل للظاهرة ابستومولوجياً، وهو الأمر الذي يكون كفيلاً بفهم واقعنا العربي عموما لفترة ما بعد 2011، لأنه دون مقاربة فكرية عربية سنظل رهينة مقاربات استشراقية ثقافية ومقاربات بنيوية متحيزة معرفياً، الأمر الذي يجعل منها مقاربات غير مدركة للتحولات العميقة العربية ويجعل منها مقاربات "غائية" تحاول "تحيين" الحالة العربية وإسقاطها على ما شهدته أوروبا الشرقية، وربما قد يحولها إلى مقتربات "تشكيكية" في الفعل العربي، خاصة وأن البديل في المخيال العربي من أنظمة استبدادية هو أنظمة ذات توجهات إسلامية، فتنتقل بذلك حالة الخوف من وصول الإسلاميين إلى السلطة، لذلك نحن بحاجة إلى "مقاربة" من رحم الذات العربية بنظرة نقدية تجديدية، إذن نحن بحاجة إلى نهج "أركولوجي" من خلال "الحفر" في الطبقات الفكرية المشكلة للعقل السياسي العربي.

ثانياً

ظاهرة الحراك العربي: مقاربة مفاهيمية

كما سبق الإشارة إليه فإن ضبط المفاهيم هي أهم خطوات تطور المعرفة، فالمفاهيم مفاتيح للغة واللغة وعاء للفكر، والحديث عن الحراك العربي الذي عرفته بعض الدول العربية بداية من 2011 يحتاج إلى الكثير من "العناية المعرفية"، كونه قد شكل نقطة تحول على مستويات عدة وفي منطقة كانت ومنذ مرحلة الاستقلال قد عرفت ألوان مختلفة من أنظمة الحكم والسلوكيات السياسية المتنوعة التي شكلت سنة 2011 ربما نقطة تحول مسار، وكان أكبر حدث هو سقوط أنظمة كانت إلى وقت قريب توصف بأنها ديكتاتورية ولا تؤمن بالتعددية.

هذه المرحلة –أي منذ 2011- شهدت في عالمنا العربي "فوضى" أمنية، اقتصادية، اجتماعية، وحتى مفهوماتية/ معرفية، وهذا نتيجة "تفاجئ" الباحثين والفلاسفة العرب بهذا الحدث الكبير في بعض الدول العربية والذي أطلق عليه إعلامياً "الربيع العربي"، فالبعض يرى فيه ثورة، والبعض الآخر "انتفاضة" وأخر "حراك" وغيرها من المفاهيم والمسميات التي أطلقت سواء بوعي أو بدون وعي.

فأصبح مفهوم "الثورات العربية" متداولاً ليس فقط في الكتابات العربية الجديدة فحسب، بل تعداه إلى كتابات العديد من الفلاسفة والمفكرين والكتاب في العالم، ولم يكن هناك تحديد علمي واضح لمفهوم "الثورة" وكل ما يمكن قوله هو أنَّ هناك محاولات يصعب أن ترقى إلى مستوى التعريف العلمي، وما زاد من تعقيد الحالة العربية مفهوماتياً أنه كيف يمكننا اسقاط مفهوم "الثورة" الذي أسس له منذ عقود على الحالة العربية التي تختلف عن التراكمات المعرفية السابقة[7]."الثورة" و"الحرب" ليست فقط حاضرة، بل إن حضورها حاسم لدرجة يمكن معها القول إنها العامل الحاسم في تحديد مسار التاريخ والحضارات، وهذا ما تؤكده العديد من الأبحاث التي اهتمت بدراسة تأثير الثورة ودورها، فالانعراجات الكبرى والقفزات التاريخية وحتى ولادة حضارة أو موتها تحددها بشكل أساسي الثورة، فالثورة هي تغيير جذري على كل الصعد بما فيها الفكرية[8].

الثورة دارجة في الاستخدام اليومي، وفي الكتابة التاريخية أطلقت على عدد كبير من الظواهر المختلفة في شدتها والتي تمتد من أي تحرك مسلح-أو حتى غير مسلح- ضد نظام ما إلى التحركات التي تطرح إسقاط النظام أو استبداله، الأمر الذي يصعب عملية تدقيق المصطلح، في اللغة العربية يقول "ابن منظور" في مادة ثار: ثَارَ الشّيء هَاجَ، ثورةُ الغضبِ حِدَّتُهُ، والثَّائرُ والغضبان، ويقال للغضبان أهيجُ ما يكون، وقد ثارَ ثائرُه إذا غضِبَ وهَاجَ[9].

هنا مفهوم "الهوجة/ الثورة" يشير إلى الثورة على كل شيء وتغييره ولو كان إيجابياً/ صالحاً، وهو الأمر الذي نبه له "توفيق الحكيم" "أن يميز بين الثورة والهوْجة في محاولة اصطلاحية لتمييز الثورة عن الهيج، هو "أن الهوجة تقتلع الصالح والطالح معاً، كالرياح الهوجاء، أما الثورة فهي تبقي النافع وتستمد منه القوة وتقضي فقط على البالي المتهافت المعوق للحيوية"[10].

والثورة حسب "حنة أرندت" (Hannah Arendt) "كانت بالأصل مصطلحاً فلكياً اكتسب أهميته المتزايدة من خلال "كوبرنيكوس" الذي يرى أنها في هذا الاستخدام العلمي قد احتفظت بمعناها اللاتيني الدقيق مظهرة بوضوح الحركة الاعتيادية الدائرية للنجوم، وهي الحركة التي لم تتصف لا بالجدية ولا العنف"[11]، يعني حتى القرن التاسع عشر مجرد اضطراب شعبي، واتخذت معناها السياسي قبل اندلاع الثورة الفرنسية 1789.

ويعد "أفلاطون" من أوائل الفلاسفة الذين عنوا بدراسة التغيرات التي يمكن أن تطرأ على البناء السياسي، أما "أرسطو" فكان سباقاً في دراسته للثورات، حيث قدم أول محاولة شاملة لدراسة الثورة، وأفرد لها حيزاً كبيراً في مؤلفه الشهير "السياسة"، وقد قبل مبدأ وجود الدولة ولكن الأفكار الخاطئة تؤدي إلى الإحساس بعدم الرضا، أي حسب "أرسطو" فإنَّ الثورة ظاهرة سياسية تمثل عملية أساسية لإحداث التغيير الذي قد يؤدي إلى استبدال الجماعات الاجتماعية، ويضيف في هذا السياق "إن أنماط الحكم كلها معرضة للثورة بما فيها نمط الحكم الأساسيان وهما الأوليغارشية والديمقراطية وكذلك ما يسميه نظام الحكم المتوازن أو الدستوري أو الأرستقراطي"، ويشير إلى أن الثورات نوعان[12]:

1- نوع يؤدي إلى تغيير الدستور القائم فينتقل من نظام حكم إلى أخر.

2- نوع يغير الحكام في إطار بنية النظام القائم.

وقد تضمنت مجريات أحداث الثورة الفرنسية 1789 إسهامات هامة في تطوير مفهوم "الثورة" حيث شمل "مفهوم الثورة" القضاء على حكومة قديمة واستبدالها بحكومة جديدة أكثر رشدا، كما أنها شكلت مبرراً منطقياً لأفعال كثير من الثوريين الذين يعتقدون أن الثورة قد أصبحت هدفا في حد ذاته.

ولم يقتصر استخدام مصطلح "الثورة" على التغيرات في النظم الاجتماعية والقانونية فحسب، بل استخدمه بعض المفكرين للتعبير عن تغييرات جذرية في مجالات غير سياسية كالعلم والفن الأمر الذي يشير إلى أن الجوهر المقصود من مصطلح "بالثورة" هو "التغيير"، وقد استخدم مفهوم "الثورة" في مجال العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي للإشارة إلى التأثيرات المتبادلة للتغييرات الجذرية والمفاجئة للظروف والأوضاع الاجتماعية والسياسية.

قد ينتج عن الثورة في نهاية الأمر معتقد، ولكنها تنشأ في الغالب عن عوامل عقلية كالقضاء على ظلم فادح أو استبداد ممقوت أو ملك يبغضه الشعب، ومع أن العقل هو أصل الثورة فإن الأسباب التي تهيئها لا تؤثر في الجماعات إلا بعد أن تتحول إلى عواطف، فإذا أمكن بالفعل إظهار ما يجب هدمه من المظالم وجب لتحريك الجماعات إفعام قلوبها بالآمال، وهذا أمر لا ينال إلا إذا استعين بعناصر العاطفة والتدين التي تجعل الإنسان قادراً على السير(13) ؛ فمثلاً الثورة الفرنسية نجد أن المنطق العقلي الذي تذرع به الفلاسفة ذلك العصر أظهر للملأ مساوئ النظام القديم وجعل في القلوب ميلاً إلى ضرورة تبديله.

وينفرد "لينين" بتعريف طريف للثورة مفاده "هو أن الثورة انتقال السلطة من طبقة إلى طبقة أخرى"(14)، ويقصد بـ "الثورة" تلك المرحلة التي تظهر فيها طبقة اجتماعية جديدة وتكون قادرة على تنحية طبقة اجتماعية غير قادرة على تدبير الأمور في نظام سياسي ما، وتكون الطبقة الاجتماعية الجديدة حاملة لمشروع اقتصادي وسياسي يتجاوز ما هو كائن حتى في مجالات أخرى كالثقافة والفكر"، وحين تتمكن الطبقة الاجتماعية الجديدة من السيطرة على الأوضاع السياسية حينذاك يتحقق المفهوم السياسي للثورة.

وينظر "روجر بترسن" (Roger Petersen)إلى الثورة "بأنها تبدأ على شكل احتجاجات تأخذ بعداً شعبياً تكسر حاجز الخوف ومن ثم تتحول إلى غضب شعبي عارم تطلق عليه صفة ثورة"(15)، أما "كرين برنتون" في كتابه "تشريح الثورة" بقوله "إنها عملية حركية دينامية تتميز بالانتقال من بنيان اجتماعي إلى بنيان اجتماعي آخر"(16).

أما موسوعة علم الاجتماع تعرف "الثورة" بأنها "التغييرات الجذرية في البنى المؤسسية للمجتمع، تلك التغييرات التي تعمل على تبديل المجتمع ظاهرياً وجوهرياً من نمط سائد إلى نمط جديد يتوافق مع مبادئ وقسم إيديولوجية وأهداف الثورة، وقد تكون الثورة عنيفة دموية، كما قد تكون سلمية، وتكون فجائية سريعة أو بطيئة تدريجية"(17)، أي أنها تغيير جذري.

أما "عبد الإله بلقزيز" يرى أن الثورة –في مفهومها النظري- تغيير شامل للبنى والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما يترافق مع تغيير علاقات السلطة وتركيبها الطبقي المناسب لنوع العلاقات الاجتماعية الاقتصادية السائدة، فما من ثورة حقيقية لا تمس نظام العلاقات الإنتاجية ومواقع السيطرة فيها، وكل ما يسمى ثورة ويبقي العلاقات تلك مكتفياً بتغيير أو تعديل الموقع من السلطة والموقع من ليس من الثورة في شيء[18]، فالثورة حسبه هي الإنجاز المادي لمشروع اجتماعي-اقتصادي جديد.

لذلك فإن نشوء "الحالة الثورية" في المجتمعات لا يرتبط بتعاظم وجود "النقص" فحسب (الفقر، البطالة، تزايد الفساد، تفشي الظلم والاستبداد...الخ) بل ينبغي وجود ما أطلق عليه "هيجل" "الوعي بالنقص"، وهو حالة من الإدراك الواعي للحقوق المسلوبة والإيمان بقيم المواطنة والنضال السلمي، وينتج عن هذا الوعي السعي إلى تحقيق القيم ومواجهة استبداد السلطة.

وفي الأخير نسوق تعريف "أريك هوبزباوم" (Eric Hobsbawm) للثورة، "فهي حسبه تحول كبير في بنية المجتمع"[19]، ويركز على فكرة التحول (Transformation)، ولكن زمكانية التحول الذي تحدث عنه الكاتب هي أوروبا ما بين عامي 1789-1848، ويشير "هوبزباوم" إلى أن هناك أربعة عناصر تسترعي الاهتمام عند الحديث عن الثورة هي[20]:

- **الخصوصية:** وهنا يركز هوبزباوم على أن لكل ثورة خصوصيتها من حيث الزمان والمكان وليس هناك تشابه أو تطابق بين ثورتين.
- **النصر:** ويعني انتصار منظومة جديدة على منظومة قديمة، ويشير هوبزباوم هنا إلى انتصار الفكر الرأسمالي على الفكر الإقتصادي الإقطاعي.
- **البعد الجغرافي للثورة:** حيث يشير هوبزباوم إلى تأثير هذا البعد في مناطق دول الجوار وفي صيرورة التحول في إشارة منه إلى تأثير أوروبا في أمريكا الشمالية.
- **التراكمية:** وهنا يُرجع هوبزباوم تفجر الثورة إلى عوامل متراكمة عبر عدد من السنين أحدثت ضغطاً على القاعدة فولدت الانفجار الذي تجسد في الثورة.

من خلال ما سبق يمكن القول أن هناك تعدد لمفهوم واحد وهو الثورة، فهل نحن أمام ثورة مفهوماتية؟

وما يمكن التوصل إليه أنه ليس هناك مفهوم متفق عليه للثورة، وهذا يرجع تحديداً للمقاربة المعتمدة في ذلك، وبالنسبة لحالة دراستنا وهي الحالة العربية، فإن الأمر يكون أكثر تعقيداً لأننا أمام مقاربة غربية وليدة بيئة معينة نحاول إسقاط الحالة العربية عليها، وهو الأمر الذي يقودنا إلى نتائج غير صحيحة فنحن إذا في حاجة ملحة إلى مقاربات تفسيرية من الذات العربية اعتماداً على نموذج تركيبي للتحولات السياسية وهو الأمر الذي يمكننا من فهم العمق السوسيولوجي للحالة العربية.

وفيه مفاهيم مقاربة لمفهوم الثورة يخلط البعض بينهما، ومن هذه المفاهيم نجد مفهوم "الحركات الاحتجاجات" فهذه الأخيرة تشير إلى التقاء جماعة من الناس لمحاولة إحداث التغيير الاجتماعي والسياسي

كلياً أو جزئياً في نمط القيم السائدة والممارسة السياسية، وذلك بين المواطنين الذين يجدون في الحركة تجسيداً لمعتقداتهم ونظرتهم للوضع الاجتماعي المنشود، أي قد تشكل نظرية الحرمان النسبي تفسيراً لسلوك الاحتجاج وذلك من باب إحساس جماعة ما بحرمانها من ما تراه حق لها، في حين هذا "الحق" هو عند جماعة أخرى، فهناك من يرى تحرك "جماعة الإخوان" سواء في تونس أو مصر أو ليبيا من هذا منطلق.

كما يمكن تعريفها –أي الاحتجاجات- على أنها جزء أكبر من عملية التحديث بالإضافة إلى أنها تعبر عن الحس الاجتماعي أكثر من كونها تعبيراً عن أزمة اجتماعية لأنها فعل رشيد من الجماعات المستعدة لتحقيق نتائج سياسة معينة.

من خلال ما سبق يمكن القول أن الحركات الاحتجاجية هي عبارة عن حالة من الغضب العام الذي يسود المجتمع أو فئة معينة داخل المجتمع، وغالباً ما تكون هذه الفئات مهمشة والتي لا أحد يسمعها مما يجعلها تعبر عن هذا الغضب في شكل "حركات احتجاجية" سواء كانت سلمية أو غير سلمية في شكل إضرابات و اعتصامات أو تجمهر أو تظاهر أو قد يصل الأمر إلى استخدام هذه الفئات للممارسات العنيفة.

ومن خلال أوجه الاستدلال المفاهيمي لكل من مفهوم "الثورة" و"الحركات الاحتجاجية" يمكننا القول أنَّ ما أظهرته حركة الشارع العربي في الدول التي شهدت سقوط لأنظمتها الحاكمة (تونس، مصر، ليبيا، اليمن) لا يرقى لمفهوم "ثورة" لعدة اعتبارات نذكر منها هنا: أنَّ عملية التغيير لم تكن جذرية فما أنتجته هذه الحركات الاحتجاجية هو تغير على مستوى الهرم السياسي فقط، بدليل مطالبة الشارع العربي في دول "الربيع" "بتنظيف" دواليب السلطة من "فلول" الأنظمة السابقة.

ولعل النموذج المصري يعتبر مثالاً قوياً في هذا الإطار، وذلك من خلال ما شهدته مصر من "مظاهرات" يوم 30 جويلية 2013 مطالبة بإسقاط نظام الرئيس "المنتخب ديمقراطيا" "محمد مرسي" فكانت النتيجة عزل الرئيس يوم 03 أوت 2013، وهنا نتساءل حول مؤشر حدوث الثورات وما يمكن أن تنتجه الثورة من تحول في الفكر السياسي، فهل يمكن أن تعارض "ثورة من أجل الديمقراطية" فعل ديمقراطي؟ وفي نفس المثال يمكن ملاحظة كيف أن ما يسميه البعض "ثورة" لم يستطع التخلص من 50% من بقايا النظام السابق فكانت النتيجة لهذا الفعل "مجازر إنسانية" في رابعة العدوية وميدان النهضة.

إلى جانب كل هذا هناك متغير أضحى يلعب دوراً مهماً لا يمكن إغفاله في تحليل واقع الثورات المختلفة وهو المتغير التكنولوجي، إذ أن التكنولوجيا المعاصرة اليوم تلعب دوراً هاماً ومؤثراً في الأحداث السياسية وفي قلب موازين القوى، وخاصة تكنولوجيا الإعلام والاتصالات والانترنت والتي اقتحمت البيوت دون استئذان ولا جدال في أن التكنولوجيا عامل فعال في أي تحليل للسياسات، من هنا تبرز بشكل جلي مؤثرات التكنولوجيا الاجتماعية والإعلامية التي غدت اليوم عاملاً يتجاوز كثيراً مؤثرات العامل

الجغرافي في التأثير في الحدث السياسي وتحريكه كما فعلت أجهزة الاتصال الحديثة (الانترنت، الفايس بوك، التويتر، اليوتيوب...) في إثارة الرأي العام في بعض الدول العربية التي عرفت سقوط أنظمتها.

من هنا فنحن بحاجة إلى التركيز على مقاربة "الجيوبولتيكا النقدية" Critical Geopolitics والتي يسميها البعض "الجيوبولتيكا البديلة" Alternative Geopolitics، هذه المقاربة التي تنطلق من انتقادها للجيوبولتيك الكلاسيكي، وترى الجيوبولتيكا النقدية بأن الأحداث أصبحت أكثر ارتباطاً ببعضها في عالم اليوم عالم التكنولوجيا والمعلومات واختصار المسافات، فهي ترى بأن التكنولوجيا في مجال الاتصالات والإعلام وسرعة نقل المعلومة أصبح لها تأثير جوهري وفعال في نشر الثقافة ونقل الأفكار وتأجيجها.

ففي الحالة العربية نجد التفاعل مع المتغيرات التي تحرك الوحدات السياسية وذلك على صعيد الجماهير انتهت إلى سقوط أنضمتها، لنتوصل إلى أن "للثورة التكنولوجية المعاصرة" أهمية بالغة لأنها ألغت واختزلت المسافات بسبب التطور الهائل في مجال تقنيات الاتصالات بمختلف أشكالها، وبأن هذا التأثير البالغ الأهمية يمكن قراءته على المستوى السياسي من خلال الدور الفعال لهذه الثورة المعلوماتية والتكنولوجية في تحريك الشارع في بعض الدول العربية من منطلق أن الأفكار أضحت تتحرك على الحدود الوطنية وكأنها غير موجودة.

وفي الأخير نجد أنَّ مفهوم الثورة شامل لا يمكن ربطه بمقاربة معينة دون أخرى، كما أن ما قدمته هذه الحركات ليس تغييرا إيديولوجيا ولم تقدم حركة فكرية وفلسفية جديدة، بل ما أنتجته هو تحول موازين قوى الحكم من خلال بروز طرف كان يعاني القهر السياسي مثله مثل غيره من التيارات التي عانت القهر في عالمنا العربي، فكانت "الحركات الاحتجاجية" في الدول العربية متنفساً لهذه التيارات والنتيجة هي وصول جزء من هذه التيارات للسلطة، لذلك نرجع إلى المقاربة الفلسفية ونقول أن الحالة العربية بحاجة إلى مقاربة سوسيولوجية عربية قادرة على تفسير هذا السلوك.

ثالثاً

الحراك في ليبيا 2011 من المنظور البنيوي الوظيفي

من البديهي أن تكون التحولات التي جرت وتجري منذ نهاية 2010 في المنطقة العربية والمغاربية بالخصوص مدعاة اهتمام وقلق كبيرين على كل المستويات وبالأخص لدى الباحثين المهتمين بالشؤون السياسية والأمنية، خاصة في ظل وضع شديد التعقيد والارتباط على الصعد المحلية والإقليمية، ولعل "الاحتجاجات" التي عرفتها ليبيا كانت الأبرز في مسار "الحركات الاحتجاجية" منذ انطلاقها في تونس، والتي انتهت بإسقاط أنظمة بعض الدول العربية، وهذا راجع إلى طبيعة العنف التي ميزت الحركة الاحتجاجية فيها إلى جانب التدخل العسكري الدولي والإفرازات المتعلقة بهذه الأحداث وتأثيرها على الجوار الإقليمي.

الحراك الشعبي في ليبيا كان مفاجئ بعدة مقاييس، كون ليبيا لم تعرف التنظيم السياسي طوال عهد "معمر القذافي" ولم تظهر بها اتحادات عمالية كما هو الشأن في تونس، ولم تكن بها حركة اجتماعية

فاعلة تستطيع إفراز نخبة معارضة مثل مصر، بمعنى أخر لم تكن هناك مؤشرات لحدوث احتجاجات في ليبيا في ظل حكم القذافي.

أمام هذا التشابك والتعقيد بين الفاعلين في "الحالة" الليبية خاصة في الانتقال من مستوى التظاهر السلمي إلى مستوى "الاحتراب العسكري" والتدخل الدولي، كان له الأثر العميق على مستويات البحث العلمي وأولى هذه العقبات البحثية هو المفاهيم والمصطلحات التي يمكن وصف الحالة الليبية بها هل هي ثورة ؟أم أزمة؟ أم حركة احتجاجية؟ أم ماذا؟، بالإضافة إلى التداعيات الإقليمية والدولية، فما حدث في ليبيا أمر يتعدى الخلاف الذي يقع بين النظام الحاكم والمعارضة في المناطق التي شهدت أزمات وتطورت إلى نزاع مسلح، ولم تقتصر الحالة الليبية على اختلال التوازن بين النظام والمعارضة بل تبرز الخصوصية في توظيف النظام لتناقضات اجتماعية (قبلية ومناطقية) مما أدى إلى تداعيات خطيرة على المنطقة.

ومن منطلق أن الأسباب أو المبررات لانفجار أي أزمة ترجع بالدرجة الأولى إلى بيئة الأزمة في حد ذاتها سواء كانت داخلية أو خارجية، هذا الوضع لا يقتصر على راهن الأزمة فقط بل بالرجوع إلى الإرهاصات التي ساهمت في تفجرها، هذا ما يدفعنا بالرجوع إلى التاريخ ومحاولة تقصيه ومحاولة فهم تركيبة ليبيا القبلية ودورها الجيوسياسي كمحاولة لفهم أعمق لما يحدث اليوم وتداعياته.

من منطلق المدخل "البنيوي الوظيفي"[(21)] شكل السعي نحو السيطرة على مقاليد الحكم في ليبيا سمة بارزة في تاريخ ليبيا الحديث والمعاصر، فبعد استقلال ليبيا عام 1951 تشكلت المملكة الليبية المتحدة وأخذت هذه التسمية لأنه كان نظامها اتحادي يضم ثلاث أقاليم هي طرابلس، برقة وفزان، إلا أنه وفي 26 أفريل 1963 عدل إلى "المملكة الليبية" بقيادة الملك "السنوسي محمد إدريس الأول"، واستمرت على ذلك إلى غاية 01 سبتمبر 1969 وانقلاب القذافي على نظام الحكم.

فبعد الانقلاب العسكري عام 1969 سعى القذافي إلى تحويل الجيش إلى أداة لتحقيق طموحاته من خلال إحكام القبضة العسكرية على الدولة والمجتمع خاصة في ظل فقدان هذه الأنظمة لمصادر المشروعية إلا أن القذافي كان كثير الحذر والخوف من الانقلابات العسكرية لذلك وبعد حرب تشاد 1978-1987 وفي ظل تدمير أغلب قوة الجيش الليبي في هذه الحرب، سعى القذافي إلى انشاء "كتائب أمنية" تكون كبديل للجيش الذي جعله ضعيفاً، وكان الدور الرئيس لهذه الكتائب هو حماية النظام لذلك عمل على تسليحها بشكل جيد، وأمام هذه الحالة حدث فراغ للقوة في ليبيا نتيجة غياب البناء المؤسسي للجيش وهو الأمر الذي أصبح عائقاً أمام إعادة بناء المؤسسة العسكرية النظامية.

في ظل هذه البيئة الداخلية الهشة والغير مستقرة نتيجة انعدام الثقة والولاء للسلطة، سعى القذافي للبحث عن أسس وركائز تضمن مشروعية حكمه، فارتكز في ذلك عن فكرة "القومية" كخطاب ايديولوجي و"العدالة الاجتماعي" كنظام لتقسيم الثروة، فمنذ بداية وصوله للسلطة شكل خطاب الثورة كأداة لإضفاء الشرعية على نظامه وظل يلعب على وتر القومية العربية ومعاداة الامبريالية، وهناك من يرجع لجوء القذافي إلى هذا الخطاب الإيديولوجي كونه من قبيلة ضعيفة نسبياً في سلم ترتيب القبائل.

إلى جانب هذا سعى نحو اعتماد التوزيع غير العادل للثروة على بعض القبائل التي تضمن الولاء لحكمه الأمر الذي خلق تذمر لدى الطبقات الشبابية، وأمام تفشي البطالة التي تجاوزت نسبة 30% والحرمان النسبي في مجالات الصحة والتعليم، هذا الوضع خلق حالة عدم ارتياح لدى طبقات واسعة من المجتمع خاصة في ظل الطبقية التي ظهرت بين الدائرة المقربة من القذافي والتي استحوذت على الامتيازات وعلى البقية(22).

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 كانت هناك محاولات من النظام لإجراء بعض الإصلاحات وهذا نتيجة ضغوط داخلية وخارجية، إلا أن التقلبات في السياسة الخارجية الليبية بين السعي للوحدة العربية تارة والإفريقية تارة أخرى، ودعم حركات التمرد والقيام ببعض المغامرات خاصة مع دول الجوار، رسخت شعوراً بالمرارة لدى شرائح كبيرة من المواطنين الليبيين نتيجة تبديد للمال العام(23).

وعندما لا يحقق الساسة رغبات وطموحات غالبية فئات المجتمع يمكن استغلال ذلك من قبل الفئات المعارضة في استقطاب الرأي العام لدعم توجهاتها في تحقيق أهدافها مما يؤدي إلى حدوث أزمة سياسية داخلية تهدد الأمن الداخلي(24)، وهو الوضع نفسه الذي عرفته ليبيا في فترة حكم القذافي، كما لا يمكننا استبعاد المتغير الإقليمي تحت ما اصطلح على تسميته بـ "ظاهرة الدومينو" (domino effect)، فكان الوضع الذي عاشته تونس ومصر محفزاً لليبيين.

وكما سبق الاشارة إليه ومن منطلق البنائية الوظيفية لعبت القبيلة دوراً مهما ومحورياً في ارساء وبقاء حكم القذافي طول هذه المدة، وهو الأمر الذي أضعف بشكل كبير دور المؤسسة الوطنية وكان له انعكاس كبير على ليبيا بعد القذافي، ولفهم الوضع الحالي في ليبيا نحاول التطرق لأهم القبائل التي تردد اسمها كثيراً في المشهد الأمني الليبي بعد 2011(25):

- **قبيلة القذاذفة:** صغيرة العدد نسبيا لا يتجاوز عدد أفرادها 100,000، وكان لها حضور في المشهد الليبي في عهد القذافي كون القذافي ينتمي لها.
- **قبيلة ورفله:** يصل عدد أفرادها لما يقارب المليون، وتعتبر من بين أكبر القبائل التي كان لها حضور في المشهد الليبي في اسقاط نظام معمر القذافي، وتنتشر في العاصمة طرابلس وضواحيها
- **قبيلة المقارحة:** وتعتبر ثاني أكبر القبائل عدداً وكانت متواجدة بشكل كبير في نظام القذافي من خلال اندماج أفرادها في أجهزة الأمن المختلفة.
- **قبيلة ترهونة:** يزيد عدد أفرادها على ربع مليون.
- **قبيلة الزنتان:** تعتبر من بين القبائل التي عانت التهميش في عهد القذافي وقد ناصبته العداء مبكراً.
- **قبيلة مصراتة:** تعد **من** أشد القبائل عداءً لنظام القذافي، كما أنها من أكبر قبائل الشرق الليبي.
- **قبيلة أزوية:** المجاهرة بعداء نظام القذافي وتنتشر في شرق ليبيا.
- **قبائل التبو والطوارق:** يستوطنون المناطق الصحراوية ويعتمدون على الترحال.

وجُلُّ القبائل التي سارعت للخروج على نظام القذافي هي تلك القبائل التي كثيراً ما عانت التهميش وكانت تناصبه العداء، وبالأخص تلك القبائل التي تنتشر في الشرق الليبي، أي أنها تنتشر في مناطق الثروة النفطية في حين تعاني التهميش، فما يمكن قوله هنا هو أنه لفهم ما حدث ويحدث في ليبيا نحن بحاجة إلى مقاربة مركبة، كما يجب أن يكون هناك مدخلاً فلسفياً يهتم بشرح معادلة أطرافها القبيلة والدولة.

هناك نوعان من التحديث: واحد سريع وسطحي والثاني عميق واستراتيجي، فالأول يعني أساساً تحديثاً أي توفير متطلبات البنية التحتية والتجهيزات اللازمة، في حين الثاني تغييراً عميقاً في البنيات الذهنية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية من أجل إكسابها النجاعة والقدرة على الفعل الايجابي[(26)].

فالفرضية التي نكرس لها جزءاً من الاهتمام المعرفي ترجح أن التحديث المادي (بنيات تحتية مستشفيات، جامعات وطرق ومعامل) مهما بلغت قوته وأهمية تمويله لا يفضي ضرورة إلى تفكيك المجتمع القبلي والتنظيم الاجتماعي التقليدي وإلى اندثار أواصر البداوة وتلاشي ثقافة العصبية ومنطق "الولاء مقابل الهبة"، فالتحديث المادي السريع تتعايش معه القبيلة وتتأقلم معه وتستمر في نفوذها وقوتها والبحث عن تحقيق مصالحها الضيقة، بصيغة أخرى يمكن القول أن التحديث المادي السريع لا يمكن أن يؤدي إلى تحديث عميق.

أما في حالة التحديث العميق فهو يحتاج إلى أن تنصهر كل البنيات في قالب واحد هو المجتمع الشامل وعلى رأس هذه البنيات القبلية والعصبية، أي نحن أمام حالة تتفكك فيها بنية القبيلة، أي أننا أمام وضع تفقد فيه القبيلة منطقها الداخلي ويدمر حقل منافعها، وهو ما يقتضي تغييراً جذرياً في البنيات ويؤسس لبناء دولة قوية ونظام اجتماعي ومؤسسات متينة، وبالتالي لا تصبح القبيلة فاعلاً مهماً –بل تكاد تكون منعدماً- في عملية التحديث العميق، وهو الوضع الذي لا يمكن أن تتقبله القبيلة بسهولة.

وبالرجوع إلى المجتمع الليبي يمكن فهم سبب تجذر منطق القبيلة فيه، أنه مرتبط أساساً بمنطق "الولاء والهبة" على حد تعبير "المنصف وناس"، ففي مرحلة حكم القذافي كانت القبيلة نواة الدولة، هذه الدولة الممثلة في نظام تقدم له الولاء مقابل عطايا وهبات مادية، وفي سياق مطالباتها بحقوقها لا تعدو أن تكون حقوقاً في إطار "التحديث المادي" أين تظل تحتفظ بالمركزية في الولاء، ولا يمكنها أن تطالب بالحقوق المكتسبة في إطار مفهوم المواطنة والمشاركة السياسية، لأن ذلك يمس بوجودها ويهدم محوريتها في علاقة الدولة-المجتمع.

بعد سقوط نظام القذافي تشكل ثنائية التحديث مادي-عميق مدخلاً مهما في فهم الصراعات بين المليشيات وصعوبة قيام دولة قوية في ليبيا رغم مرور كل هذه المدة، فإذا كان غياب المؤسسات وبالأخص الجيش في ليبيا نتيجة طبيعية لحكم القذافي، فإن منطق التحديث ظل حبيس الشق الأول منه أي "المادي" فقط، لذلك حدث الصراع ليس بين القبائل بخلفيات تاريخية فحسب، بل نتيجة خوف هذه الأخيرة التحول من تحديث مادي مألوف إلى تحديث عميق يفقدها المحورية وتنصهر من خلاله في بوتقة

المجتمع الشامل ولم يقتصر الأمر على ذلك بل تعداه إلى محاولة إحياء ما يعرف ب "الذاكرة الدامية" (Bloody Memory) وذلك قصد إذكاء الصراع والحفر في الذاكرة التاريخية الصراعية بين القبائل.

الخاتمة:

في الختام يمكن القول أن تاريخ 2011 وما تلاه يشكل نقطة تحول في تاريخ المنطقة العربية عموماً على عدة مستويات، أهمها المستوى الفكري إذ أصبحنا نبحث عن إجابة لسؤال جوهري: هل نحن بحاجة إلى مقاربة عربية تلامس سوسيولوجيا الذات العربية؟

يمكننا القول أن دراسة الحراك العربي يحتاج إلى مقاربة مركبة، كون الحالة العربية معقدة خاصة من الناحية السوسيولوجية، رغم مرور مدة طويلة على بناء الدولة الوطنية في العالم العربي لا زال للقبيلة حضور في المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وهو الأمر الذي يمكن أن نتوقف عنده في الانتخابات مثلاً، أين يلعب المتغير القبلي دوراً في تعديل كفة المترشحين، وهو نفس الحال وقع في حالات الحراك التي شهدته بعض الدول.

لذلك نحن بحاجة إلى مقاربة شاملة عارفة بالخصوصيات العربية بإمكانها جسر الهوة بين المستويين الانطولوجي والابستمولوجي في الفكر العربي الذي كثيراً ما يقع في "اغتراب" نتيجة غياب مقاربة وليدة الواقع السوسيولوجي العربي.

كما أنه يمكننا القول أن الأزمة الليبية بعد 2011 كان لها أثر عميق على الأمن الإقليمي، خاصة في ظل انتشار السلاح والجماعات الإرهابية وجماعات الإجرام والتهريب بشتى أنواعه، الأمر الذي كان له تداعيات كبيرة على الأمن الوطني الجزائري، كون أمن الدولة الوطني لا يمكن فصله عن باقي أمون دول الجوار الإقليمي، الأمر الذي حمَّل الجزائر مسؤولية كبيرة في السعي نحو الحفاظ على الأمن الإقليمي.

الهوامش:

(1) لوسيان غولدمان، العلوم الإنسانية والفلسفة، دار الثقافة المغرب، 2001، ص05

(2) مالك بن نبي، شروط النهضة، دار الفكر سوريا، 1986، ص48

(3) فتحي المسكيني، الهجرة إلى الإنسانية، منشورات الاختلاف تونس، 2016، ص107

(4) زكي يونس الفاروق، الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي، عالم الكتب القاهرة، 1978، ص336

(5) Alain Badiou, Le réveil de l'Histoire, Edition linges France, 2011, p18

(6) فتحي المسكيني، مرجع سابق، ص11

(7) على حد تعبير "ادريس الجنداري" أنه لقد تم إيهامنا لوقت طويل بأن التجربة السياسية في العالم العربي لا تختلف في شئ عن نظيرتها في الغرب الليبرالي، ودليل بعظهم إننا تمكننا من إقامة مؤسسات وتسطير دساتير، لكن ما يخفيه الخطاب السياسي بطابعه التقنوي هو جوهر الداء التي ينخر الجسد السياسي العربي، إنه سرطان الاستبداد، أي أن المنطلقات التحليلية مختلفة وبالتالي نحن بحاجة إلى أطر وأدوات نظرية ذات انتساب عربي، أنظر: ادريس جنداري، من أجل مقاربة فكرية لإشكاليات الربيع العربي: العروبة، الإسلام، الديمقراطية، المركز الثقافي العربي المغرب، 2015، ص112

(8) زهير اليعكوبي، الحرب: مقاربة فلسفية سياسية، كلمة للنشر والتوزيع تونس، 2016، ص21

(9) أبو الفضل جمال بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ج4، دار المعارف بيروت [د.ت.ن]، ص108

(10) توفيق الحكيم، ثورة الشباب، مكتبة مصر القاهرة، 1988، ص11

(11) حنة أرندت، في الثورة، المنظمة العربية للترجمة بيروت، 2008، ص57

(12) عزمي بشارة، في الثورة والقابلية للثورة: نحو تأسيس نظرية علمية عن الثورة العربية الحديثة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة، 2012، ص07

(13) Gustave Le Bon, La Révolution Française et la Psychologie des Révolutions, Ernest Flammarion Paris, 2001, p27

(14) أحمد برقاواي، أنطولوجيا الذات بيان من أجل ولادة الذات في الوطن العربي، المركز المغربي العربي المغرب، 2014، ص150

(15) جعفر هشام، الثورة المعرفية الجديدة، مجلة الديمقراطية، مصر، ع49، جانفي 2013، ص17

(16) يوري كرازين، علم الثورة في النظرية الماركسية، دار الطليعة بيروت، 1975، ص31

(17) الطاهر شعبان، علم الاجتماع السياسي: قضايا العنف السياسي والثورة، الدار المصرية اللبنانية، 2003، ص46

(18) عبد الإله بلقزيز، ما بعد الربيع العربي، المركز الثقافي للكتاب المغرب، 2017، ص20

(19) إريك هوبزبايم، عصر الثورة: أوروبا 1789-1848، منشورات مركز الوحدة العربية بيروت، 2007، ص37

(20) نفس المرجع، ص38

(21) البناء الاجتماعي كفكرة ليست جديدة بل تمتد إلى كتابات "مونتسكيو" في منتصف القرن التاسع عشر، إلا أنها ظهرت بشكل علمي أكثر مع كتابات "هربرت سبنسر" في مجال تشبيه المجتمع بالكائن العضوي، من خلال الاعتماد المتبادل بين نظم المجتمع في مراحل تطوره، وقدم التفسير على أن ما يدخل في "البناء" –على حد تعبير ايفانز برتشارد- هو الجماعات الكبيرة المتماسكة كالقبائل والعشائر التي تستمر أجيالا طويلة رغم التغيرات التي تحدث، وربما هذا ما يفسر اعتماد نظام معمر القذافي على المكون القبلي من أجل الاستمرار لفترة أطول، فالحفاظ على البقاء في الحكم لفترة أطول يحتاج إلى اختراق لمؤسسات الدولة ومكوناتها خاصة وأن الحالة الليبية نم تفكيك مفهوم المؤسسة والإعلاء من سلطة القبيلة والعشيرة.

(22) Bertelsmann Stiftung, BTI 2010 Libya Country Report, 2010, At: http://www.bertelsmann-transformation index _BTI2010/MENA/Libya.pdf, p05

(23) نواف قطيش، الأمن الوطني، دار الراية الأردن، 2011، ص31

(24) عمر فرحاتي، يسرى أوشريف، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر، الدار الجزائرية للنشر والتوزيع الجزائر، 2016، ص96

(25) المنصف وناس، الشخصية الليبية: ثالوث القبيلة والغنيمة والغلبة، الدار المتوسطية للنشر تونس، 2014، ص84

(26) نفس المرجع، ص85.

سوسيولوجيا الحراك العربي من منظور بنيوي وظيفي ـــــــ